

استهداف السياسة النقدية للتضخم: دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2014)

نصيرة بن نافلة

أستاذة مساعدة قسم "أ"، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،

المركز الجامعي عين تموشنت، الجزائر

bennafla_nacera@yahoo.com

ملخص: يعتبر استقرار الأسعار من بين أهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقه مختلف الدول، وذلك من خلال سياستها الكلية ومن بينها السياسة النقدية، فحاولنا من خلال دراستنا معرفة مدى إمكانية أن تقوم السياسة النقدية بالتحكم في معدلات التضخم في الجزائر وذلك من خلال الإشارة للسياسة النقدية والتضخم والعلاقة بينهما حسب ما حددته النظريات. كما تم تطبيق اختبار نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM بالاعتماد على المتغيرات التالية: معدل التضخم، الكتلة النقدية، معدل إعادة الخصم من خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2014.

الكلمات المفتاحية: تضخم ، سياسة نقدية ، اقتصاد جزائري ، VECM.

Résumé: La stabilité des prix est parmi les objectifs les plus importants des différents pays à travers leur politique globale notamment la politique monétaire. A travers cette étude nous avons essayé de connaître l'influence de la politique monétaire sur le contrôle des taux de l'inflation en Algérie et en conséquence l'application de la politique de ciblage de l'inflation nous avons parlé à travers la politique monétaire et l'inflation, et la relation entre eux selon les différentes théories. Nous avons aussi appliqué le test du modèle vectoriel à correction d'erreur VECM en se basant sur les variables influentes : l'indice des prix à la consommation, la masse monétaire, taux de réescompte. Cette étude couvre la période 1970-2014.

Mots clé: l'inflation, la politique monétaire en Algérie, la masse monétaire, VECM.

تمهيد: أخذت السياسة النقدية في الأوقات الحالية مكانة هامة وأصبح دورها حاسم في التأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية و يظهر ذلك بوضوح من خلال ارتباط المشاكل الاقتصادية كالبطالة واستقرار الأسعار و تدهور قيمة العملات المحلية بالحلول النقدية ، و عليه يعتبر ضبط العرض النقدي من الأهمية بمكان، ومما سبق تبرز لنا ملامح الإشكالية والمتمثلة في طرح السؤال التالي:

❖ ما مدى مساهمة السياسة النقدية في معالجة ظاهرة التضخم ؟

أهداف البحث: نهدف من خلال البحث إلى محاولة إبراز الدور الذي تلعبه السياسة النقدية من أجل الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار و محاربة التضخم و التعرف على سير عمل أدوات السياسة النقدية.

- **السياسة النقدية:** تعرف السياسة النقدية على أنها ، "العمل الذي يستخدم لمراقبة عرض النقود من البنك المركزي وذلك كأداة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية (FJ Pierre pattot, 1987)¹.

وهناك تعريف شامل للسياسة النقدية الذي قدمه الاقتصادي Einzig وهو "أن السياسة النقدية تشمل جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي" (Einzig, 1964)².

1-أدوات السياسة النقدية: التي يمكن تقسيمها إلى ما يلي:

1-1: الأدوات الكمية: تشمل هذه الأدوات الوسائل المعروفة للتحكم في كمية وحجم النقود وهي سعر إعادة الخصم،

السوق المفتوحة، نسبة الاحتياطي القانوني.

1-1-1: سعر إعادة الخصم: ويقصد بسعر الخصم سعر الفائدة الذي يعيد به البنك المركزي خصم الأوراق التجارية التي سبق وأن خصمها البنك التجاري وهو عبارة عن الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي، مقابل تقديم القروض وخصم الأوراق التجارية وأذونات الخزينة في المدة القصيرة.

فإذا كانت هناك بواذر تضخم، رفع البنك المركزي سعر الفائدة حتى تزيد تكلفة الإقراض على كل من البنوك التجارية وعملائها ويخفض من وسائل الدفع المتاحة في الاقتصاد أما إذا كانت هناك بواذر انكماش فيقوم البنك المركزي بتخفيض سعر الفائدة لتشجيع الاقتراض ومن ثم زيادة وسائل الرفع في الاقتصاد.

2-1-1: السوق المفتوحة: يقصد بسياسة السوق المفتوحة قيام البنك المركزي بدخول سوق الأوراق المالية بائعاً أو مشترياً للأوراق المالية من المتعاملين في السوق المالية سواء كانوا بنوكاً أو أفراداً من جميع الأنواع وخاصة السندات الحكومية وذلك بهدف خوض أو رفع قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان وقد يصل الأمر أحياناً ليشمل إلى جانب الأوراق المالية الذهب والعملات الأجنبية (أحمد جامع، 1990)³ وذلك للتقليل من السيولة لدى الأفراد في حالة قيامه ببيع الأوراق المالية وزيادتها في حالة قيامه بشرائها.

3-1-1: نسبة الاحتياطي الإجباري: يعرف الاحتياطي القانوني بأنه احتياطي السيولة حيث أن البنوك التجارية يمكن أن تتضمن احتياطياتها القانونية المحددة لدى البنك المركزي نقود سائلة إضافة على الأصول السائلة الأخرى بالأسهم والسندات والكمبيالات والذهب والعملات الصعبة⁴

2-1-2: الأدوات الكيفية (النوعية):⁵ يستخدم البنك المركزي إلى جانب الأدوات الكمية التي تؤثر في حجم الائتمان أدوات كيفية للتأثير في كيفية الائتمان واتجاهاته وليس على حجم الائتمان الكلي، وهذه الأدوات كثيرة منها:

1-2-1: قد تقوم السلطة النقدية بتحديد سقف معين لحجم القروض التي يمكن منحها للزبائن من طرف البنوك التجارية (السقوف النوعية للائتمان) كالا يتجاوز ارتفاع مجموعة القروض الموزعة نسبة معينة وفي حالة تجاوز البنوك التجارية السقف المحدد لها من طرف السلطة النقدية قد تفرض عليها عقوبات تختلف من دولة لأخرى كأن تكلفها احتياجاتها من النقود المركزية كثيراً كلما احتاج البنك المركزي إلى نقود طلب ذلك من البنوك التجارية التي تجاوزت السقف المخصص لها لمنح القروض وهذا ما يحد من قدرتها على خلق الائتمان ومن ثم ضياع عنها فرصة الهامش.

2-2-1: التنظيم الانتقائي للقروض:

تهدف هذه الإجراءات الانتقائية إلى تسهيل الحصول على أنواع خاصة من القروض أو مراقبة توزيعها أحياناً. عادة ما تكون هذه القروض في شكل سقوف مخصصة لأهداف معينة والهدف من هذه الإجراءات هو التأثير على اتجاه القروض نحو المجالات المراد النهوض بها أو تخفيضها والتي تتماشى وأهداف السياسة الاقتصادية للدولة،

3-2-1: النسبة الدنيا للسيولة: قد يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على أن تحتفظ بنسبة معينة (دنيا) يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول، وهذا تجنباً لخطر إفراط هذه البنوك في الاقتراض بسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة وهذا عن طريق التجميد بعض الأصول في محافظ البنوك ومن ثم الحد من الاقتراض.

4-2-1: فرض أسعار تفاضلية لإعادة الخصم: والهدف من هذا هو التأثير على الأنشطة الاقتصادية بتشجيع بعضها دون البعض الآخر وذلك عن طريق خفض أو رفع سعر إعادة الخصم فمثلاً رفع سعر إعادة الخصم لصناعة معينة للحد من ذلك النوع من الصناعات كما قد يخفض سعر إعادة الخصم هذا التشجيع هذا النوع من الصناعة وهكذا.

5-2-1: تغيير شروط الاحتياطي القانوني: ويقصد بالتغيير الشروط وليس النسبة فقد يحدث مثلاً إذا ما أرادت السلطة النقدية تشجيع صناعة معينة أو مجال معين فإنه يمكن لها أن تستعمل ما يسمى بالقروض الخاصة بتلك الصناعة ضمن

الاحتياطي القانوني فإذا كانت نسبة الاحتياطي القانوني 30% من قيمة الودائع البالغة مليون وحدة نقدية في إحدى البنوك، وقد كانت القروض المطلوبة 100 ألف وحدة نقدية فهذا يعني أن البنك وطبقا لهذه الأداة يستطيع إقراض 800 ألف وحدة نقدية بدلا من 700 ألف وحدة نقدية.

1-2-6: الودائع المشروطة من أجل الاستيراد: الهدف من هذا الإجراء هو دفع المستوردين إلى إبداء المبالغ اللازمة لسد ثمن الواردات وفي صور ودائع لدى البنك المركزي لمدة معينة وبما أن المستوردين في غالب الأحيان هم غير قادرين عن تحميد أموالهم فهم يلجئون عادة إلى الاقتراض ومنه تعمل هذه الأداة على تقليل حجم القروض في الاقتصاد هذا بالإضافة إلى رفع تكلفة الواردات.

1-2-7: قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية: عندما تكون أدوات السياسة النقدية محدودة الأثر فعندئذ يلجأ البنك المركزي لهذه الوسيلة أين يقوم ببعض العمليات التي هي من اختصاص البنوك التجارية و بها يصبح البنك المركزي منافس للبنوك التجارية، حيث يقوم بمهامها بصفة دائمة أو استثنائية .

1-2-8: تنظيم معدلات الفائدة: عندما تمنح البنوك القروض تحصل على فوائد وحتى يكون نشاط البنوك مفيدا ومربحا يجب أن تأخذ بعين الاعتبار أسعار الفوائد المدنية وهي الفوائد التي تدفع من طرف الزبائن مقابل القروض التي تمنحها لهم البنوك، إضافة إلى أسعار الفوائد الدائنة وهي الفوائد التي تمنحها البنوك مقابل الودائع لأجل المودعة لديها من طرف أصحابها. بحيث يجب أن تكون الفوائد التي تتحصل عليها البنوك أكثر من الفوائد التي تدفعها.

بالرغم من توفر كل هذه الأدوات الكمية منها والكيفية، فقد تلجأ الدولة إلى أدوات أخرى تتمثل في التعليمات المباشرة.

1-3: التعليمات المباشرة: يستخدم البنك المركزي أحيانا إلى جانب الأدوات المذكورة سابقا أدوات أخرى يطلق عليها اسم أدوات التدخل المباشر التي تمثل جزء من سياسة توجيه الائتمان و التي تهدف إلى تحقيق أهداف معينة لها علاقة بالائتمان المصرفي.

هذه التوجيهات و الإرشادات قد تتم عن طريق أسلوب الاقتناع المعنوي أو ما يسمى بالنفوذ الأدبي أو الأوامر و التعليمات المباشرة التي يقوم بإصدارها البنك المركزي و تكون ملزمة للبنوك التجارية.

2: أهداف السياسة النقدية: تسعى السياسة النقدية دوما إلى بلوغ الأهداف العامة أو النهائية التي تسعى لها دوما السياسة الاقتصادية العامة، و بلوغ هذه الأهداف النهائية لن تأتي إلا من خلال المرور بأهداف وسيطة تعتبر حلقة الوصل لتحقيق الأهداف النهائية، و تستهدف السياسة النقدية بالدرجة الأولى التأثير على كمية النقود المتداولة في الاقتصاد (تنظيم و تسيير العرض النقدي) و معدلات الفائدة.

قصد التأثير على مستوى الأداء الاقتصادي بشكل عام و تسعى السياسة النقدية إلى ضمان التوازن الاقتصادي العام بشرطيه التوازن الاقتصادي الداخلي و التوازن الخارجي.

فالأول يتحقق نتيجة ضمان استقرار المستويات العامة للأسعار (محاربة التضخم)، تحقيق العمالة أو التشغيل الكامل (محاربة البطالة) و تحقيق النمو الاقتصادي، أما الشرط الثاني فيتمثل في توازن ميزان المدفوعات من خلال ضمان استقرار قيمة العملة الوطنية بالمقارنة مع نظيرتها الأجنبية و محاولة تحقيق التوازن في الميزان التجاري المالي و الرأسمالي.

و عموما يمكن التفريق بين الأهداف النهائية و الوسيطة.

2-1: الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية: تحاول السلطات النقدية لتحقيق الأهداف النهائية التأثير على متغيرات وسيطة لعدم قدرة هذه السلطات التأثير مباشرة مثلا على الناتج المحلي الخام و مكوناته، و لهذا تحاول التأثير على متغيرات تؤثر على

الناتج المحلي الخام، و تعتبر الأهداف الوسيطة عن تلك المتغيرات النقدية التي يمكن عن طريق مراقبتها و إدارتها الوصول إلى تحقيق بعض أو كل الأهداف النهائية و تتمثل هذه الأهداف في:

أ. المجمعات النقدية: هي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة و تعكس قدرة الأعوان الماليين المقدمين على الإنفاق بمعنى أنها تضم وسائل الدفع لدى هؤلاء الأعوان و يرتبط عدد هذه المجمعات بطبيعة الاقتصاد و درجة تطور الصناعات المصرفية والمنتجات المالية وتعطي هذه المجمعات معلومات للسلطات النقدية عن وتيرة نمو مختلف السياسات ويهدف المسح النقدي إلى المساعدة على تحليل المتغيرات النقدية الكلية التي تتأثر بتدخلات السلطات النقدية.

ب. معدلات الفائدة: تسعى السلطة النقدية أحيانا إلى الوصول إلى معدل فائدة حقيقي هدفا وسيطا للسياسة النقدية إلا أن هذا الهدف يطرح مشاكل عديدة من بينها طبيعة العلاقة بين معدلات الفائدة طويلة أو قصيرة المدى والنقود.(عبد المجيد قدي، 2005)⁶ والمشكل في اعتماد سعر الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية، هو أن أسعار الفائدة تتضمن عنصر التوقعات التضخمية وهو ما يعقد دلالة أسعار الفائدة الحقيقية مما يفقدها أهميتها كمؤشر،

اعتماد سعر الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية قد أثار موجة من الانتقادات خاصة من الاقتصاديين النقديين و كانت حجتهم في ذلك أن اتجاه المتغير في معدل الفائدة يتماشى مع اتجاه التغير في الدورة التجارية، و هذا يعني أن معدل الفائدة يميل إلى الارتفاع في الأوقات الرواج الاقتصادي، في حين انه يميل إلى الانخفاض في أوقات الكساد، و بالتالي فإنه من الصعب على البنك المركزي أن يحدد بدقة الآثار المترتبة على سياسة النقدية، من خلال مراقبة معدلات الفائدة لوحدها.⁷

ت. سعر الصرف: يستخدم كهدف للسلطة النقدية ذلك أن انخفاض أسعار الصرف يعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات كما أن استقرار هذا المعدل يشكل ضمانا لاستقرار وضعية البلاد اتجاه الخارج، و لهذا تعمل بعض الدول على ربط عملاتها بعملات قوية قابلة للتحويل و الحرص على استقرار صرف عملتها مقابل تلك العملات.

2-2: الأهداف النهائية للسياسة النقدية: من بين الأهداف النهائية للسياسة النقدية نذكر:⁸

أ. الاستقرار النقدي : يعتبر هدف تحقيق الاستقرار النقدي من أهم أهداف السياسة النقدية حيث يؤدي عدم الاستقرار النقدي سواء في شكل تضخم أو انكماش إلى أضرار بالغة في الاقتصاد الوطني. فيؤدي التضخم إلى إعادة توزيع الدخل و الثروة الوطنيين لصالح المدنيين و المنظمين و رجال الأعمال على حساب الدائنين وأصحاب الدخول الثابتة.

أما الانكماش فيؤدي إلى إعادة توزيع الثروة والدخل الوطنيين لصالح الدائنين وأصحاب المرتبات والدخول الثابتة على حساب طبقة المنظمين ورجال الأعمال ، حيث أن التركيز على خفض التضخم واستقرار الأسعار هو نتيجة للآثار السلبية التي يتركها التضخم على الاقتصاد (كتسوية المعطيات الاقتصادية وتشجيع المضاربة...) وإن إعطاء الأولوية لتضخم أو الاقتصا عليه في مجال السياسة النقدية في الدول المتقدمة يتم في إطار مناخ اقتصادي يتسم بارتفاع درجة استقلالية البنوك المركزية ، وتمتع اقتصادياتها بأنظمة صرف مرنة ونظام إعلامي ملائم

ب. التوظيف الكامل : هناك إجماع بين الاقتصاديين على أن يكون ضمان التوظيف الكامل أو مستوى مرتفع من التشغيل من بين الأهداف التي تسعى إليها السياسة النقدية ويراد بذلك هو أن تحرص السلطات النقدية على تثبيت النشاط الاقتصادي عند أعلى مستوى ممكن من التوظيف للمواد الطبيعية والبشرية ، وعلى السلطات النقدية اتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بتجنب الاقتصاد البطالة وما يرافقها من عوامل انكماشية في الإنتاج والدخل واضطرابات في العلاقات الاجتماعية ، من هذه الإجراءات رفع حجم الطلب الكلي إلى المستوى اللازم لتشغيل الموارد الإنتاجية غير المستقلة

ت. تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات : تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ومعالجة الخلل الذي قد يطرأ عليه من فائض أو عجز وذلك عن طريق تخفيض معدلات الفائدة في الدول التي ميزان مدفوعاتها في حالة فائض وخاصة الدول المتخلفة.

أما في حالة العجز تلجأ الدولة إلى زيادة معدلات الفائدة حتى تشجع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية علماً أن هذا التحرك لرؤوس الأموال إلى داخل الاقتصاد يعمل على التقليل من حدة العجز في ميزان المدفوعات.

ث. تحقيق معدلات نمو اقتصاد مرتفعة: يعتبر الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو العمل على تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة مع العمل على تقليص الضغوط التضخمية، إن تشجيع النمو الاقتصادي هو هدف تسعى إليه جميع الحكومات في الدول النامية والصناعية ويراد به تحقيق زيادة مستمرة وملائمة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاعين في متوسط دخل الفرد الحقيقي وتعتمد الحكومات إلى بلوغ هذا الهدف بغية إشباع حاجات الأفراد ورفع مستوى رفاهيتهم وتحسين وضع ميزان المدفوعات بالحصول على المزيد من العملات الأجنبية والحد من ارتفاع مستوى الأسعار المحلية⁹.

ج. استيعاب الصدمات الناتجة عن التقلبات الاقتصادية: من المعروف أن اقتصاديات الدول وخصوصاً تلك التي تنتهج النظام الاقتصادي الرأسمالي تمر عادة بما يسمى بدائرة التقلبات الاقتصادية حيث يشهد خلالها الاقتصاد مراحل مختلفة مثل مرحلة الانتعاش ومرحلة الركود، ومما لا شك فيه أن مرور اقتصاديات الدول بهذه المراحل يؤثر على اقتصاديات الدول وخصوصاً مرحلة الركود التي تؤثر سلباً على الأداء الاقتصادي ومعدلات التوظيف يمكن للسياسة الائتمانية أن تلعب دوراً هاماً في تخفيف الآثار السلبية لدائرة التقلبات الاقتصادية عن طريق انتهاز سياسة ائتمانية توسعية في أوقات الركود وسياسة ائتمانية تقييدية في ذروة الرواج والتي يصاحبها عادة معدلات تضخم مرتفعة.

3- دور السياسة النقدية في معالجة التضخم: أصبحت ظاهرة التضخم من أكبر الظواهر الاقتصادية والنقدية ارتباطاً بالاقتصاديات المعاصرة رغم تقدمها سواء المتقدمة أو النامية منها ويعود تاريخ هذه الظاهرة إلى ما بعد الحرب العالمي الثانية.

3-1: تعريف التضخم:

تعريف 1: "التضخم هو الارتفاع المتواصل للمستوى العام للأسعار"، ولا يعد ارتفاع الأسعار الإسمية لبعض السلع أو خلال فترة مؤقتة (عرضية) تضخماً، حيث يجب أن يكون الارتفاع هو لمجموع الأسعار وبشكل دائم ومتواصل وغير عرضي.

تعريف 2: التضخم كظاهرة نقدية يمكن تعريفه من خلال أسبابه حيث هو "عبارة عن زيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار" سواء ظهرت هذه الزيادة من خلال عرض النقود، الأرصدة النقدية أو التوسع في خلق الائتمان، أو من خلال الطلب على النقود (الإنفاق النقدي)

3-2: أسباب التضخم: هناك عدة أسباب للتضخم وكل سبب يؤدي إلى ظهور تضخم معين.

3-2-1 التضخم الناشئ عن الطلب: يحدث نتيجة تجاوز الطلب الكلي على السلع والخدمات للعرض الكلي لها، ويرجع

تحليل هذه الحالة إلى الاقتصادي السويدي فيكسل والاقتصادي الإنجليزي كينز، حيث خلصها إلى أن زيادة الفائض النقدي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على الإنتاج، وبالتالي تسارع المشروعات لزيادة الإنتاج بهدف زيادة الأرباح ولزيادة الإنتاج يزداد الطلب على المواد الأولية والعمال مما يؤدي إلى زيادة الأجور، فيتم منح العمال قدرة شرائية إضافية تسمح لهم بالدخول في الاستهلاك والذي يعني زيادة الطلب على السلع والخدمات من جديد، ونصبح بذلك في حلقة مفرغة لا مخرج منها .

3-2-2: التضخم الناشئ عن النفقة: (المستورد): حيث يرجع ارتفاع الأسعار إلى ارتفاع نفقات وأسعار عوامل

الإنتاج دون أن يكون تغير في الطلب ويعتبر عنصر العمل هو العامل الأساسي في زيادة النفقة فأى رفع للأجور بالنسبة لعمل تضيفها

المشروعات والمؤسسات إلى تكاليف المنتج ويؤدي ذلك إلى رفع الأسعار انطلاقاً من هذا التحليل فإن أي رفع للأجور يؤدي إلى رفع الأسعار ولذلك فظهور التضخم في الظروف المواتية ويزداد كلما أصبح ارتفاع الأسعار وارد.

3-2-3: التضخم الهيكلي: هو تضخم ناتج عن تطبيق سياسات وبرامج التنمية فقد تقوم الدولة بإصدار نقدي بدون أن يكون له مقابل من الإنتاج كانطلاقة لعملية التنمية مثل توظيف عمال جدد وعوامل الإنتاج جديدة وبالتالي ضخ أموال وزيادة الاستهلاك يؤدي إلى رفع الأسعار للسلع والخدمات وأخيراً ظهور التضخم، إن هذا التضخم يخص البلدان النامية ويعد تضخم مرحلياً يزول بمجرد البدء في عملية الإنتاج وامتصاص الأموال التي هي بدون مقابل.

3-3: آثار التضخم: إن للتضخم آثار تظهر جلياً في الزيادة المتواصلة للأسعار (المستوى العام للأسعار) وفي تدهور قيمة النقد وانخفاض القدرة الشرائية ونتيجة لارتفاع الأسعار يصبح من الأحسن للمنتجين عدم الإنتاج بسبب تكلفتها العالية والتوجه نحو الاستيراد لتكاليفها الأقل نسبة عن تكاليف إنتاجها، إذا فالتضخم يقتل اقتصاد الدولة ويغلق أبواب الاستثمار لغلاء أسعار عوامل الإنتاج ويعرقل عملية التنمية ويزيد الآفات الاجتماعية كانتشار الفقر بشكل مرعب.

3-4: علاج التضخم: يتم علاج التضخم بواسطة أدوات الرقابة على الائتمان، فالتضخم يعني وجود عرض نقدي أكبر من الوجود الحقيقي للإنتاج ولذلك على البنك المركزي امتصاص هذه الكتلة النقدية الزائدة من خلال انتهاج سياسة نقدية انكماشية والتي يمكن تنفيذها برفع معدلات الخصم أو بالنزول إلى سوق الأوراق المالية بائعاً للأوراق المالية، أو رفع الاحتياطي النقدي الإجمالي، أو بإصدار تعليمات صريحة إلى البنوك التجارية تهدف إلى تخفيض كمية النقد المتداول، إن كل هذه العمليات تهدف إلى تخفيض كمية النقد المتداول، إن هذه العمليات تهدف إلى خفض الائتمان الموجه للأفراد والمؤسسات والذي ينجز عنه خفض النقد المتداول والطلب الفعلي والأسعار وبالتالي تقليص والتخفيض من حدة التضخم.

4: الدراسة القياسية:

1- صياغة النموذج الخاص بمعدل التضخم: تعد صياغة النموذج القياسي من أهم مراحل بناء النموذج، وذلك من خلال ما يتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يبنى عليها النموذج، لدينا متغيرين من خلال هذا النموذج هما:

المتغير التابع: هو معدل التضخم

المتغيرات المفسرة: وهما معدل إعادة الخصم ومعدل الكتلة النقدية

ويتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج من خلال الدالة التالية: $INF = f(M2, I)$

$$INF = c + M2 + I + \mu \quad \text{أي:}$$

2- اختبار جذر الوحدة لقياس مدى استقرارية متغيرات السلاسل الزمنية / The unit root test:

1- اختبار جذر الوحدة لاستقرارية السلاسل الزمنية: إن استخراج جذر الوحدة يتم للتعرف على درجة تكامل السلسلة الزمنية للمتغيرات محل الدراسة، لمعرفة ما إذا كانت مستقرة أم لا. فمعظم السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات تتصف بعدم الاستقرار، لهذا سنقوم باختبار استقرار هذه السلاسل الزمنية وتحديد درجة استقرارية المتغيرات، وكل ذلك باستخدام اختبار (ADF) ديكي فولر الموسع Dickey Fuller Augments واختبار (PP) فيليبس بيرون Philips-Perron على أساس كل من المستوى Level والفرق الأول 1st Difference.

الجدول رقم (01): نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$

Pp				Adf				المتغيرات
t-Statistic	الفروق الأولى	t-Statistic	عند المستوى المحسوبة	t-Statistic	الفروق الأولى	t-Statistic	عند المستوى المحسوبة	
-6.1986	-3.5180	-2.2216	-	-6.1986	-	-2.1452	-	INF
			3.5155		3.5180		3.5155	
-3.4190	-	15.8205	-	4.2973	-	8.7866	-	M2
	3.1929 (10%)		3.5207		3.5577		3.5266	
-5.3283	-3.5207	-1.4594	-	-5.2286	-	-0.9931	-	I
			3.5180		3.5207		3.5180	

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 8

من خلال الجدول رقم (10) يلاحظ أن السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى Level كل من اختبار (ADF) و (PP)، لهذا قمنا بتطبيق طريقة الفروقات من الدرجة الأولى، وخلصنا إلى أن السلاسل الزمنية مستقرة في الدرجة الأولى كل من الاختبارين (ADF) و (PP). إلا الكتلة النقدية ليست مستقرة عند الفرق الأول في اختبار (ADF) ولكن مستقرة عند الفرق الأول عند 10% في اختبار (PP) وعليه بما أن السلاسل كلها مستقرة في نفس الدرجة (الدرجة الأولى) فإن شرط التكامل المتزامن قد تحقق أي بمعنى أن السلاسل الزمنية تعد متكاملة من الدرجة الأولى.

3- اختبار Granger للسببية: قبل تقدير نتائج النموذج القياسي نستعرض العلاقة ما بين المتغيرات المفسرة و التابعة باستعمال اختبار Granger للسببية: بعد تحديد درجة التأخر ب: $P=2$.

الجدول رقم (2): نتائج اختبار السببية لجرانجر بين معدل التضخم و الكتلة النقدية

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 12/18/15 Time: 18:28

Sample: 1970 2014

Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
M2 does not Granger Cause INF	41	0.82986	0.4443
INF does not Granger Cause M2		3.22284	0.0516
I does not Granger Cause INF	41	4.65339	0.0159
INF does not Granger Cause I		2.26032	0.1189

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 8

بالنسبة للمتغيرين **INF** و **M2**: نقبل فرضية العدم أي أن الكتلة النقدية لا تؤثر في معدل التضخم ومعدل التضخم لا يؤثر في الكتلة النقدية وذلك لأن قيمة P لإحصائية F أكبر من 0.05 كما هو مبين في الشكل أعلاه .

بالنسبة للمتغيرين **I** و **INF**: نرفض فرضية العدم أي أن معدل إعادة الخصم يؤثر في التضخم لأن قيمة P لإحصائية F أصغر من 0.05 . ونقبل فرضية العدم أي معدل التضخم لا يؤثر في معدل إعادة الخصم وذلك لأن قيمة P لإحصائية F أكبر من 0.05

4- اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن Johanson: يهدف هذا الاختبار إلى تحقيق علاقة طويلة الأجل موجودة بين المتغيرات، كل المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى، فذلك يمكن من اختبار وجود علاقة فيما بين المتغيرات في المدى الطويل، من خلال اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن Johanson، والذي تظهر نتائجه كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (3): نتائج اختبار جوهانسن Johanson للتكامل المتزامن

نتائج اختبار الأثر Trace

Date: 01/08/16 Time: 20:20

Sample (adjusted): 1972 2012

Included observations: 41 after adjustments

Trend assumption: Linear deterministic trend

Series: INF M2 I

Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized	Trace	0.05		
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.466219	40.08054	29.79707	0.0023
At most 1	0.247905	14.34197	15.49471	0.0740
At most 2	0.062849	2.661350	3.841466	0.1028

Trace test indicates 1 cointegrating eqn (s) at the 0.05 level

المصدر: مخرجات برنامج 8 Eviews

نتائج اختبار الأثر الموضحة في الجدول السابق تؤدي بنا إلى رفض الفرضية الصفرية H_0 (لا توجد أية علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات) وذلك لأن القيمة المحسوبة لإحصائية الأثر أكبر من القيمة المحدولة لها عند مستوى معنوية 5 %، وتم قبول فرضية وجود معادلة تكامل مشترك واحد بين المتغيرات محل الدراسة أي أن $(r=1)$ وهذا يعني أن مؤشر التضخم متكامل تكامل مشترك مع المتغيرات المستقلة معدل سعر الخصم و الكتلة النقدية مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة أي أنها لا تبتعد كثيرا عن بعضها البعض في المدى الطويل بحيث تظهر سلوكا متشابها.

نتيجة: بما أن هناك علاقة تكامل مشترك ما بين المتغيرات هذا يسمح لنا بإجراء اختبار **VECM**.

5- تقدير نموذج تصحيح الخطأ VECM: إن نموذج VAR من النماذج الحركية، أو الديناميكية التي يحدث فيها تغير لأنها تعمل بفترات إبطاء وإحداث صدمات واستجابة لهذه الصدمات، الأمر الذي يجعلها من النماذج الهامة جدا في مجالات عدة خاصة الدراسات حول السياسة النقدية

VAR Model – Substituted Coefficients:

$$D(INF_t) = 0.00315656146371 * INF_{t-1} - 2.41887734178e-05 * M2_{t-1} - 2.0597043978 * I_{t-1} + 45.8807713469 - 0.0624877844785 * D(INF_{t-1}) - 0.207451452693 * D(INF_{t-2}) + 2.5801450262e-06 * D(M2_{t-1}) + 1.33937088366e-07 * D(M2_{t-2}) + 1.24248869096 * D(I_{t-1}) + 1.81388831153 * D(I_{t-2}) - 0.5659801215$$

ومن النتائج المتحصل عليها من خلال برنامج إيفيوز 8 تظهر نتائج التقدير التالية :

الشكل رقم (4): نتائج تقدير النموذج باستخدام نموذج تصحيح الخطأ

Dependent Variable: D(INF)

Method: Least Squares

Date: 10/01/16 Time: 20:09

Sample (adjusted): 1974 2013

Included observations: 40 after adjustments

$$D(INF_t) = C(1) * (INF_{t-1} + 0.454749182583 * I_{t-1} - 12.413654814) + C(2) * (M2_{t-1} - 645036.49738 * I_{t-1} - 715763.736073) + C(3) * D(INF_{t-1}) + C(4) * D(INF_{t-2}) + C(5) * D(INF_{t-3}) + C(6) * D(M2_{t-1}) + C(7) * D(M2_{t-2}) + C(8) * D(M2_{t-3}) + C(9) * D(I_{t-1}) + C(10) * D(I_{t-2}) + C(11) * D(I_{t-3}) + C(12)$$

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.365871	0.101136	-3.617620	0.0012
C(2)	-3.49E-07	2.19E-07	-1.598023	0.1213
C(3)	-0.111155	0.153059	-0.726222	0.4737
C(4)	-0.126517	0.138468	-0.913691	0.3687
C(5)	-0.099231	0.150423	-0.659683	0.5148
C(6)	3.36E-07	2.00E-07	1.684319	0.1032
C(7)	3.63E-07	1.71E-07	2.126264	0.0424
C(8)	3.07E-07	1.35E-07	2.269638	0.0311
C(9)	1.323540	0.627647	2.108733	0.0440
C(10)	2.632995	0.719589	3.659026	0.0010
C(11)	-0.088898	0.790195	-0.112502	0.9112
C(12)	-0.271829	0.546886	-0.497050	0.6230
R-squared	0.673161	Mean dependent var	-0.072979	
Adjusted R-squared	0.544761	S.D. dependent var	5.083709	
S.E. of regression	3.430051	Akaike info criterion	5.546353	
Sum squared resid	329.4271	Schwarz criterion	6.053016	
Log likelihood	-98.92705	Hannan-Quinn criter.	5.729546	
Durbin-Watson stat	2.085595			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 8

نلاحظ من خلال الجدول أن معامل تصحيح الخطأ (1)C معنوي لأن احتمال أنه أصغر من 5 % وسالب هذا ما يظهر لنا أن هناك علاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات المدروسة.

6-تقدير النموذج القياسي: نقوم الآن بتقدير النموذج القياسي التي تظهر نتائجه كما يلي:

جدول رقم (5): نتائج تقدير النموذج لمعدل التضخم

Dependent Variable: INF

Method: Least Squares

Date: 10/01/16 Time: 20:25

Sample (adjusted): 1970 2012

Included observations: 43 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.951381	1.849451	0.514413	0.6098
M2	2.26E-08	2.02E-07	0.112009	0.9114
I	1.574999	0.270282	5.827240	0.0000
R-squared	0.462421	Mean dependent var	9.481029	
Adjusted R-squared	0.435542	S.D. dependent var	7.938380	
S.E. of regression	5.964137	Akaike info criterion	6.476620	
Sum squared resid	1422.837	Schwarz criterion	6.599495	
Log likelihood	-136.2473	Hannan-Quinn criter.	6.521932	
F-statistic	17.20384	Durbin-Watson stat	0.755691	
Prob(F-statistic)	0.000004			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 8

ووفقا للنتائج أعلاه كانت نتائج تقدير النموذج لمعدل التضخم على النحو التالي:

$$INF = 0.9513 + 2.26M2 + 1.57499 I$$

من النموذج المتحصل عليه نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين معدلات التضخم و بين كل من معدل الكتلة النقدية ومعدل إعادة الخصم أي كلما يزيد معدل إعادة الخصم يزيد معدل التضخم كذلك بالنسبة للكتلة النقدية.

خاتمة:

من خلال هذه الورقة البحثية أجرينا دراسة قياسية حول دور السياسة النقدية في علاج التضخم في الجزائر خلال الفترة 1970 إلى 2014 بالاعتماد على النموذج VAR , و بالاعتماد على معدل الكتلة النقدية و معدل إعادة الخصم كأدوات للسياسة النقدية كمتغيرات مستقلة و معدل التضخم كمتغير تابع و كهدف للسياسة النقدية ونتائج هذه الدراسة كانت كما يلي:

-جميع المتغيرات لم تكن مستقرة عند المستوى حسب كل من اختبار ADF و PP و لكن تم استقرارها عند الفرق الأول ولما توفر شرط إستقرارية المتغيرات عند نفس المستوى قمنا باختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار جوهانسن و توصلنا إلى أن هناك تكامل مشترك بين المتغيرات أي أن متغيرات الدراسة لا تبتعد عن بعضها البعض في المدى الطويل ، كذلك لما توفر شرط التكامل المشترك قمنا باختبار نموذج تصحيح الخطأ و توصلنا إلى أن هناك علاقة بين متغيرات الدراسة في المدى القصير و هذا ما ثبت من خلال معامل تصحيح الخطأ الذي وجدناه معنوي و سالب الإشارة .

قمنا كذلك باختبار السببية لأنجل جرانجر فوجدنا أنه لا توجد علاقة سببية ما بين متغيرات الدراسة إلا ما بين معدل إعادة الخصم و معدل التضخم و ذلك في إتجاه وحيد

و في الأخير يمكن استخلاص ما يلي :

- يمكن القول أن هناك تأثير لمتغيرات الدراسة على معدلات التضخم بنسب مختلفة أي هناك تأثير نسبي للسياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر.

-من خلال تتبع مسار السياسة النقدية في الجزائر نستخلص أن التضخم في الجزائر قد يعود أيضا لأسباب هيكلية كأثر السوق الموازية وعوامل خارجية كالتضخم المستورد.

التوصيات :

-إعطاء استقلالية فعلية للبنك المركزي.

-أن يكون الهدف النهائي و الوحيد للسياسة النقدية بالجزائر هو استقرار الأسعار باعتبار أن تحقيق الأهداف الأخرى هو غير مضمون النتائج.

-العمل على تطوير السوق المالي.

-ضرورة الإسراع إلى إصلاح النظام المصرفي وفق قواعد المتعامل بها.

-ضرورة تفعيل أدوات السياسة النقدية غير المباشرة وخاصة عمليات السوق المفتوحة وإعادة تفعيل أداة معدل إعادة الخصم من أجل حصول تنويع في أدوات السياسة النقدية غير المباشرة.

- ضرورة فرض استعمال النقود الإلكترونية بغرض التحكم في السيولة المفرطة التي تصعب من مهمة السلطة النقدية في التحكم في حجم الكتلة النقدية المتداولة.

-ضرورة تهيئة بيئة مالية متطورة ومستقرة من أجل إنجاح الأدوات النقدية حتى تصبح هذه البيئة قادرة على مواكبة التطورات الحاصلة في استخدام الأدوات النقدية.

¹ -FJ Pierre pattot, (1987), **Monnaie, Institution financier et politiques monitaire**, 4éd economica, paris, p277.

² - Einzig, (1964), **Monetary policy : Means and Ends**, penguin books harnonsd harnons worth midlesex, , P50.

³ - أحمد جامع ، (1990)، **التحليل الاقتصادي الكلي**، دار الثقافة الجامعة، القاهرة، ، ص266.

⁴ - محمود حسين الوادي، زكريا أحمد غرام ، (2000)، **المالية العامة والنظام المالي في الإسلام**، دار المسيرة للنشر، عمان ، ص192.

⁵ - محمد زكي شافعي، (1998)، **مقدمة في النقود والبنوك**، دار النهضة العربية بيروت، لبنان ، ص368.

⁶ - عبد المجيد قدي، (2005)، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، دراسة تحليلية تقييمية ،الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية ، ص75.

⁷ - أسامة بشير الدباغ، وائل عبد الجبار الجور مد، (2003)، **المقدمة في الإقتصاد الكلي**، دار المناهج عمان الأردن، ص360.

⁸ - عبد المجيد قدي، (2005)، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، دراسة تحليلية تقييمية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية ص74.

⁹ - زكريا الدوري ويسرى السامرائي، (2006)، **البنوك والسياسات النقدية**، دار البازوري، الأردن، الطبعة العربية، ص190.